الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ١٣
المعقودة يوم الثلاثاء
٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة ١٣

الرئيس: السيد تايرلنك (بلجيكا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٧ من جدول الأعمال: تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى (تابع)

(أ) تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (تابع)

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع)

تنظيم الأعمال

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr. GENERAL
A/C.5/49/SR.13
17 January 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥

البند ١٧ من جدول الأعمال: تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى (تابع)

(أ) تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (تابع) (A/49/101/Add.2)

١ - الرئيس: لفت الانتباه الى مذكرة الأمين العام (A/49/101/Add.2) التي يعلم فيها الجمعية العامة بأنه تلقى إخطارا باستقالة السيد إيفين فونتايني - أورتيس (كوبا) من عضوية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وتبعا لذلك سيكون مطلوبا من الجمعية العامة في دورتها الراهنة أن تعين شخصا لشغل الجزء المتبقي من مدة عضوية السيد فونتايني - أورتيس. وقد رشحت حكومة كوبا السيدة نورما غويكوتشيا إيستينوس لملء هذا الشاغر، وأيدت ترشيحها مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقال إنه ما لم يسمع اعتراضا على ذلك فهذا يعني أن اللجنة ترغب في التوصية بتعيين السيدة غويكوتشيا إيستينوس لملء الشاغر في اللجنة الاستشارية لمدة تبدأ من التاريخ الذي تقر فيه الجمعية العامة هذا التعيين وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

٢ - وقد تقرر ذلك.

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع) (A/49/16 (Part II) و A/49/34 و A/49/98 و A/49/336 و A/49/418 و A/49/471 و A/49/560 و A/C.5/49/1)

٣ - السيدة غويكوتشيا (كوبا): قالت إنه تمشيا مع التوقعات التي أحدثها الاحتفال بالذكرى الأربعين لإنشاء المنظمة فقد قررت الجمعية العامة أن تنفذ مجموعة من الاجراءات تهدف الى تعزيز كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة. وقد شملت تلك الاجراءات عملية جديدة للميزانية تهدف بشكل رئيسي الى زيادة ثقة الدول الأعضاء في المنظمة وتحسين كفاءتها وحالتها المالية. وعشية عيدها الخمسين تجد الأمم المتحدة أمامها حاليا مجموعة مقترحات مبتكرة جديدة ترمي الى إصلاح المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها جدول الأنصبة المقررة. وفي نفس الوقت كانت تنظر في تدابير تكميلية لتعزيز كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة؛ علاوة على ذلك فقد بقيت الأسباب التي أدت الى إدراج ذلك البند في جدول أعمال الجمعية العامة منذ عام ١٩٨٥ على حالها تقريبا، لذلك حان الوقت للقضاء على جذور المشكلة كي نبعث رسالة ثقة وتفاؤل الى جميع الأعضاء في المنظمة.

٤ - ومضت قائلة كما إنه مهم أن نناقش جميع العوامل ذات الصلة بتعزيز كفاءة المنظمة، بعلى سبيل المثال توجد حاجة ملحة لتحسين الثقافة الإدارية للأمم المتحدة، وقد رحب وفدها بالتدابير التي اقترحت لضمان تنفيذ كفؤ لبرامج الأمم المتحدة من قبل مدراء البرامج وموظفيهم. وأعربت عن أملها أن يقوي النظام الجديد التعاون والحوار بين ركيزتي المنظمة وهما الدول الأعضاء والأمانة العامة، وذكرت أن مستوى قبول

(السيدة غويكوتشيا، كوبا)

ودعم الاجراءات المقترحة يعتمد على صراحة ذلك الحوار وإجرائه في حينه، وأن وفدها يعلق أهمية خاصة على استعراض الصكوك التشريعية المتعلقة بمقررات الدول الأعضاء والتي يجب أن ينظر إليها ليس كنهاية في حد ذاتها بل كنتيجة منطقية لتحليل المسائل المختلفة التي نظرت فيها الجمعية العامة. وفي نفس الوقت، يتعين على الأمانة العامة أن تراجع الصكوك التشريعية الفرعية الداخلة في اختصاصها استعراضا شاملا، مثل القواعد والإصدارات الإدارية بغرض تبسيطها.

٥ - واستطردت قائلة إن وفدها يتفق اتفاقا كاملا مع الأمانة العامة بشأن الحاجة لضمان امتداد النظام الجديد الى المكاتب البعيدة عن المقر، واللجان الإقليمية وعمليات حفظ السلام والأنشطة الأخرى في الميدان. بيد أن الأمر يعود الى الوكالات المتخصصة في تقرير التدابير اللازمة لتحسين الثقافة الإدارية في مجالات عملها الخاصة بها.

٦ - وأردفت قائلة إنه قد لفت الانتباه الى الصلة الوثيقة بين إقامة النظام الجديد والجوانب الأخرى المتصلة بتعزيز كفاءة المنظمة؛ ولذلك فإن أي مقرر يتخذ بشأن النظام يجب أن لا يجحف بنتيجة المفاوضات الأخرى، وخاصة تلك المتعلقة بالموافقة على شكل جديد للخطة المتوسطة الأجل وصلاتها بالميزانية البرنامجية.

٧ - وقالت إنه بينما يدرك وفدها الجهد الذي بذلته الأمانة العامة لتقدم للدول الأعضاء قائمة بالأعمال التي قامت بها فإنه يأسف لأن تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/49/336 يفتقر الى النهج التحليلي المطلوب في قراري الجمعية العامة ٢١٢/٤٧ ألف وباء و ٢٢٨/٤٨ اللذين كانا سيطلعان الدول الأعضاء على تأثير عملية إعادة التشكيل على تنفيذ البرامج المختلفة.

٨ - واستطردت قائلة إن وفدها أصيب بصدمة لأن الأمانة العامة وهي تعيد تشكيل بعض مكاتبها اتخذت مقررات تتعلق بالسياسة بدون حتى الإفادة من مناقشة حكومية دولية بشأن مثل هذه الأعمال؛ وكانت تشير بشكل خاص الى نقل وحدة المساعدة الانتخابية إلى إدارة عمليات حفظ السلم وإلى مقرر الأمين العام طلب المساعدة من مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال التنسيق. وقالت إنه ينبغي على الجمعية العامة أن تعلق تنفيذ هذين الإجراءين الى أن تنظر اللجان الرئيسية المناسبة في هذا الأمر.

٩ - وأعربت عن موافقة وفدها الكاملة على التوصيات التي اتخذها مجلس مراجعي الحسابات بشأن تحسين مهام مراقبته الخارجية، وأعربت عن أملها أن يتضمن القرار الذي سيتخذ بشأن ذلك البند، أيضا أحكاما مناسبة تخصص للمجلس موارد جديدة وإضافية تتيح له ممارسة مهامه.

(السيدة غويكوتشيا، كوبا)

١٠ - واختتمت كلمتها قائلة وأخيرا، انتظر وفدها باهتمام مقترحات لجنة البرنامج والتنسيق، ومقترحات اللجنة الاستشارية الرامية الى تحسين فعالية آليات الإشراف والتنسيق حسبما هو مطلوب في مقرر الجمعية العامة ٤٥٤/٤٧ وأعيد تأكيده فيما بعد في قرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨. وينبغي أن تشمل مقترحات لجنة البرنامج والتنسيق توصيات لتعزيز فعالية الاجتماعات المشتركة بين تلك الهيئة ولجنة التنسيق الإدارية.

١١ - السيد دانيكو (الاتحاد الروسي): قال إن التغييرات السريعة في العالم المعاصر تجعل من الضروري تكيف منظومة الأمم المتحدة باستمرار مع الظروف الجديدة وتهدف إعادة التشكيل الجارية إلى تعزيز قدرة المنظمة على مواجهة هذا التحدي. وقال إن الجوانب الإدارية والمالية لإعادة التشكيل هي في غاية الأهمية لتقدير الطاقة الكامنة الحقيقية للأمم المتحدة لإنجاز مهامها.

١٢ - ومضى قائلا وبهذه المناسبة فإن إنشاء نظام فعال للمساءلة والمسؤولية كان خطوة أساسية طال انتظارها؛ ورحب بالنهج المبتكر والهام الذي اتبعته الأمانة العامة في تنفيذ النظام الجديد؛ وقد احتوى ذلك النهج عنصرا نفسيا هاما وهو الرغبة في إطلاق المبادرة لدى موظفي الأمم المتحدة، وخلق جو من الابتكار والإبداع يهدف الى زيادة الحفز لديهم. غير أن عملية إنشاء نظام فعال للمساءلة والمسؤولية هي عملية معقدة وصعبة وتتطلب الحفاظ على حوار مفتوح بين الأمانة العامة والدول الأعضاء؛ وذكر أن الاتحاد الروسي على استعداد لتقديم الدعم الضروري للأمانة العامة في جهودها لتقديم مثل هذا النظام. وقد شملت الإجراءات التي اقترحت الأمانة العامة اتخاذها في المراحل الأولى استعراضا مفصلا للقواعد والأنظمة التي تحكم تفويض السلطة في مجالات مثل إدارة شؤون الموظفين، والمالية والمشتريات. وبينما نجد هذه الإجراءات معقولة ولها ما يبررها فإن تشجيع وجود ثقافة إدارية جديدة يساعد على أداء أكثر كفاءة وانتاجية ضمن منظومة الأمم المتحدة هو في نفس المستوى من الأهمية.

١٣ - واستطرد قائلا إن وفده ينوي أن يتابع عن كثب نتائج اختبار نظام تقييم الأداء الجديد والذي قصد منه زيادة مسؤولية جميع الموظفين عن عملهم؛ وإن وفده يعلم، على أية حال، بأن الإصلاح في ذلك المجال قد يواجه مقاومة داخلية من قبل بعض الموظفين الذين يرغبون في الإبقاء على النظام الحالي حيث تكون المسؤولية غير محددة وتستند الى الأقدمية وليس الى الأداء. إن نظام تقييم الأداء الراهن، في رأي وفده، هو نظام ليس فارغا فحسب بل إنه مضر الى درجة كبيرة، إذ أنه يؤدي الى اللامبالاة ويكبت المبادرة والإبداعية. لقد صمم نظام تقييم الأداء الجديد لاستئصال هذه الآثار الصارخة، ولذا فإن وفده يحدوه الأمل في أن لا يكون مصير الجهود الجارية لكبار موظفي الأمانة العامة في هذا المجال مثل المصير الذي لقيته المحاولات السابقة لإنشاء نظام موثوق لتقييم الأداء.

(السيد دانيكو، الاتحاد الروسي)

١٤ - وذكر أن سياسة الشراء الجديدة للأمانة العامة، من جانبها، منسجمة عامة مع ما تطلبه الدول الأعضاء من شفافية ونزاهة في ذلك المجال، وخاصة فيما يتعلق بعمليات حفظ السلم؛ وقد حان الوقت الآن لترجمة هذه السياسة الى عمل.

١٥ - وقال إن إحدى النتائج الهامة لإعادة التشكيل في مجالات الإدارة والميزانية هو تعزيز جميع الوحدات المسؤولة عن المراجعة الداخلية للحسابات والمراقبة والتقييم والتفتيش والتحقيق في مكتب المراقبة الداخلية لضمان استعمال أكثر فعالية للموارد المتاحة، وعلاوة على ذلك فإن تعزيز المهام سيسمح ببروز هيكل مستقل وذاتي، وهو هيكل هام جدا لتوفر أسلوب عمل فعال للأمم المتحدة تحت الظروف الراهنة. وإن الأولوية الرئيسية لمكتب المراقبة الداخلية في المرحلة الحالية هي أن يحارب بشدة المخالفات المالية والغش ومنع الفاقد وإساءة الاستعمال في الأمم المتحدة. ونظرا لمستوى الإنفاق العالي جدا فإن الشراء لعمليات حفظ السلم يشكل جانبا رئيسيا من الغش المحتمل أو غيره من الإساءات ضد الأمم المتحدة، وإن وفده يؤيد تأييدا شاملا توصيات فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي الرامية الى تحسين كفاءة عمليات حفظ السلم.

١٦ - السيد مونغبي (بنن): قال إن الإصلاحات المقترحة لهياكل الإدارة في الأمانة العامة ستجعل النظام أكثر شفافية وفعالية وتنص على قدر أكبر من المسؤولية والمساءلة.

١٧ - ومضى قائلا إنه قد يتوقع من مكتب المراقبة الداخلية، لو استعمل بشكل مناسب، أن يؤدي عملا مفيدا في إعطاء التوجيه للهياكل الإدارية المرهقة للمنظمة؛ وبالمماثل فإن نظام الإدارة الجديد الذي صمم لزيادة حفز موظفي الأمم المتحدة قد يثبت أنه نظام فعال، إذ إن ترتيبات مشابهة أدت الى نفس الشيء في عالم الأعمال. إلا أن لدى وفده تحفظات بالنسبة للحد الذي يمكن معه اعتبار منظمة حكومية دولية مثل الأمم المتحدة مشابهة لشركة خاصة. ومن الممكن أن يخضع الهيكل الحكومي الدولي لجميع أنواع الضغوط غير المعروفة في عالم الأعمال. ولهذا السبب فإن وفده يوافق على آراء المتكلمين الآخرين الذين لفتوا الانتباه الى أهمية إقامة نظام لتقييم النتائج ووضع مجموعة من الأهداف الواضحة التي يتعين تحقيقها على جميع مستويات الأمانة العامة. ولقد حققت المقترحات التي يتضمنها تقرير الأمين العام (A/49/336) توازنا معقولا بين اللامركزية وتفويض السلطة من جهة، ومراقبة ورصد الموارد من جهة أخرى.

١٨ - وأعرب عن تأييد وفده الكامل لمقترحات الأمين العام المتعلقة بإعادة تشكيل المقر ونقل مهام معينة من المقر وإليه، وأحد أهدافها الرئيسية ترشيد حلقات الوصل بين الهياكل المختلفة للمنظمة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتعزيز وحدة الهدف. كما ينبغي أن تأخذ التغييرات المقترحة في الاعتبار الأولويات الخمس الشاملة التي وضعتها الجمعية العامة، والتي تعتبر افريقيا، بالنسبة لوفده، أهمها جميعا.

(السيد مونغبي، بنن)

١٩ - وأردف قائلا إنه ينبغي أن تقدم اللجنة الخامسة للجمعية العامة توصية بتدابير تعزز تنفيذ البرامج المعنية بالتنمية والسلم في افريقيا التي كان هنالك ميل لإهمالها منذ أن أسست المنظمة قبل خمسين عاما تقريبا. وكانت الجمعية العامة قد شرعت قبل سنوات في برنامج عمل الأمم المتحدة للإنعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا، إلا أن البرنامج لم يؤد إلا الى نتيجة بسيطة بسبب عدم المتابعة وعدم توفر الموارد الكافية. وفي عام ١٩٩١ اعتمدت الجمعية جدول أعمال الأمم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات والذي أعطى أملا للمرة الثانية لشعب تلك القارة. وقال إن مشاكل افريقيا المستمرة تضطر وفده أن يؤكد مرة ثانية أن افريقيا، مثل البيئة وصيانة السلم، والمخدرات، وحقوق الإنسان لها الأولوية في الأمم المتحدة. ويجب أن يلفت الانتباه الى الهياكل التي يجب اقامتها لضمان تنفيذ الاستراتيجيات التي وافقت عليها الجمعية العامة لجدول أعمال الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، وإلى الموارد الضرورية لتنفيذ هذه الاستراتيجيات، والمتابعة من أجل تحويل هذه السياسات الى واقع.

٢٠ - ومضى قائلا إنه في مطلع التسعينات وافقت لجنة البرنامج والتنسيق على هيكل من ثلاثة مستويات يوازي البرامج الفرعية الثلاثة للبرنامج ٤٥. وكان البرنامج الفرعي ١ قد وضع لتعبئة الموارد لتنفيذ جدول الأعمال الجديد وضمان أن العمل الذي قام به المجتمع الدولي أدى الى نتائج إيجابية للتنمية الطويلة الأجل للاقتصاد الافريقي؛ وقال إن وفده يرى أن يكون البرنامج الفرعي في المقر. ومما يثير قلق وفده أنه على الرغم من إعادة تشكيل الأمانة العامة لمصلحة الترشيد والكفاءة فإن مكتب المنسق الخاص لافريقيا الذي يؤدي دورا رئيسيا بالمقر في تحقيق إيلاء الأولوية في الاهتمام لافريقيا، لم يكن لديه مكتب ذو حيز مناسب أو موظفين وموارد مالية. يجب أن تتغير هذه الحالة إذا كان لقرار الجمعية العامة أن ينفذ بشكل مناسب.

٢١ - واستطرد قائلا إنه قد أقيم البرنامج الفرعي في افريقيا في اللجنة الاقتصادية لافريقيا وكان بحاجة ماسة للموارد الإضافية. أما البرنامج الفرعي ٣ فوُضع في دائرة الإعلام وكان معنيا بشكل رئيسي بالمنشور "إنعاش افريقيا"، ويجب أن تكون مهمته الرئيسية توفير الدعاية للعمل الذي اتُخذ لإعطاء الفعالية لجدول الأعمال الجديد؛ ويعتبر وفده أنه ينبغي أيضا على البرنامج الفرعي أن ينشر معلومات عن الانجازات الجديدة للافريقيين لمواجهة الصورة السلبية للافريقيين التي تقدمها الصحافة الدولية. ويجب على دائرة الإعلام ضمان أن تكون محتويات نشرة "إنعاش افريقيا" أكثر توازنا وتغطي انجازات في ميادين تحقيق اللامركزية واحترام حقوق الانسان وتشجيعها، والتقدم الاقتصادي وغيرها.

٢٢ - واختتم كلمته قائلا إن وفده سيحكم على التغييرات الهيكلية في الأمانة العامة من حيث مدى تأثيرها تأثيرا ايجابيا على معالجة مشاكل افريقيا.

٢٣ - السيدة خراميو (المكسيك): قالت إن وفدها يعلق أهمية كبيرة على الكفاءة الإدارية للأمم المتحدة ويشارك بشكل عام لجنة البرنامج والتنسيق آراءها فيما يتعلق بالوثيقتين A/C.5/49/1 و A/49/336.

٢٤ - ومضت قائلة إن وفدها يرحب بالنظام المقترح للمسؤولية والمساءلة ويتوقع زيادة تنقيح هذا النظام عندما يجري وضع مؤشرات الأداء المنصوص عليها في القرار ٢١٨/٤٨. إلا أنه من المهم تذكر أن تقديم هذا النظام لا ينطوي على توسيع دور الأمانة العامة التي ستنفذ المقررات التي تتخذها الدول الأعضاء.

٢٥ - وأعربت عن موافقة وفدها تماما مع الأمين العام على أن مُساءلة مدراء البرامج يجب أن تكون مصحوبة بتقديم الموارد المالية التي يحتاجون اليها لأداء أعمالهم؛ ويجب تحديد الأهداف بشكل أكثر وضوحا؛ كما رحبت بالإعلان عن النشر القادم لجدول الأمانة الذي يبين أثر التغييرات. ويكون مفيدا لو توفر أيضا الجدول الذي يبين هيكل الأمانة العامة قبل إجراءات إعادة التشكيل من أجل تقييم التحسينات التي أدخلتها هذه التغييرات.

٢٦ - واستطردت قائلة إن لجنة البرنامج والتنسيق لم تضع توصيات محددة بشأن التقرير الذي تتضمنه الوثيقة A/49/336، ويعود ذلك بشكل كبير الى الخلافات في الآراء بين أعضائها. إلا أن الوثيقة تعتبر أساسا جيدا لمناقشة آثار إعادة التشكيل، مع أن وفدها كان يفضل لو جاء التقرير أكثر تحليلا منه وصفيا.

٢٧ - وقالت أنه مع أن وفدها يدرك أن القرار بشأن الهياكل المطلوبة لتنفيذ برامج المنظمة هو مسؤولية الأمين العام، إلا أن وفدها يعبر عن القلق بشأن الاقتراح الوارد في الوثيقة A/49/336 ومفاده أن بعض الولايات ينقصها الوضوح خاصة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي؛ بينما في مجالات أخرى يبدو أن النقيض هو الواقع. ومثال على ذلك قرار نقل قسم المساعدة الانتخابية الى إدارة عمليات حفظ السلم، ويرى وفدها أنه يمكن إعطاء المساعدة الانتخابية وتلقيها خارج إطار عمليات حفظ السلم.

٢٨ - وذكرت أنها تدرك وترحب بجهود الأمين العام لتعزيز حلقات الوصل بين القطاعين الاقتصادي والاجتماعي من جهة وبين القطاعين السياسي والانساني من جهة أخرى؛ إلا أنها ذكرت أنه لا يمكن اختزال الأنشطة الإنمائية جميعها في عمليات حفظ السلم.

٢٩ - واستطردت قائلة إن وفدها يحدوه الأمل في أن يركز مكتب المراقبة الداخلية، انسجاما مع الولاية التي عهدت بها إليه الدول الأعضاء، قريبا على أساليبه الإجرائية، خاصة فيما يتعلق بتقديم التقارير، وأعربت عن موافقة وفدها مع الرأي القائل بأن هناك حاجة لموارد كافية لتنفيذ مهام المراقبة؛ إلا أن هذه الموارد يجب أن تتاح دون المساس بالموارد المخصصة للأنشطة الأساسية للمنظمة وأولوياتها.

(السيدة خراميو، المكسيك)

٣٠ - ومضت قائلة وبالنسبة لمسألة العقوبات ضد الأفراد المذنبين لارتكابهم الغش فإن وفدها يتفق مع آراء جماعة الخبراء الخاصة التي أُنشئت للنظر في هذه المسألة، وبوجه خاص التوصية بضرورة تعديل قانون المحكمة الإدارية للأمم المتحدة لتمكينها من النظر في حالات إساءة استعمال الأموال المشتبه فيها واستعراض القواعد الداخلية لضمان اكتشاف حالات الغش ومنع حدوثها، ومعاقبة الموظفين المسؤولين عنها. لقد درس وفدها باهتمام آراء مجلس مراجعي الحسابات A/49/471 بشأن إمكانية تحسين مهام المراقبة الخارجية وعمل المجلس، ويوافق على أنه يجب أن يكون للمجلس موارد كافية لتمكينه من تنفيذ أعماله. كما لاحظ وفدها أن وحدة التفتيش المشتركة قد عبرت عن قلق مشابه في تقريرها A/49/34 وخاصة في القسم المتعلق بالتدابير اللازمة لتعزيز أداء وانتاجية وأثر الوحدة.

٣١ - وقالت إنه ينبغي أن تشترك اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ومكتب المراقبة الداخلية الجديد، ضمن حدود ولايتيهما، أكثر في متابعة التوصيات التي تقدمها آليات المراقبة الخارجية الى الأمانة العامة كما يجب إبلاغ الجمعية العامة بذلك.

٣٢ - السيد سومرو (باكستان): قال إن الزيادة في مسؤوليات الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة لم يصاحبها زيادة في الموارد المالية مما أدى الى حالة مالية متقلقلة. وان ما يُطلب من المنظمة لا يمكن تلبيته إلا إذا كانت هنالك التزام متجدد بتقديم موارد إضافية.

٣٣ - ومضى قائلا إن تقرير الأمين العام عن إنشاء نظام شفاف وفعال للمساءلة والمسؤولية هو تقرير مناسب، إلا أن هنالك حاجة للمزيد من الشفافية في تقديم العطاءات التنافسية الدولية وفي التوظيف حيث يجب ضمان التمثيل الجغرافي العادل. كما يجب على الهياكل الإدارية للمنظمة وموارد الميزانية المخصصة أن تعكس الأولويات التجارية والمالية الراهنة، مما يعزز الهياكل الديمقراطية والقضايا الاجتماعية والانسانية.

٣٤ - وذكر أنه ينبغي على الأمم المتحدة أن تطبق اللامركزية في أداء الأعمال للتقليل من العبء على الأمانة العامة وتشجيع المدخلات الاقليمية في الوقت الذي تعزز فيه التنسيق. إن استعراض طرق عمل المنظمة وهياكلها يجب أن يكون وفقا للولايات الحكومية الدولية وأهداف الميثاق. ويجب بذل كل جهد لتنظيم الإدارة لضمان تقديم أقصى حد من المخصصات المالية للقطاعين الاقتصادي والاجتماعي.

٣٥ - واستطرد قائلا إن الدور الأساسي للمنظمة من حيث الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلم وصنع السلم هو تعزيز الأمن في بيئة متغيرة والعمل لما فيه خير الشعوب جميعها. ولذلك فإن تشجيع حقوق الانسان هو أمر هام ويجب أن ينعكس في المخصصات المالية، كما هو الحال أيضا بالنسبة لدور المنظمة الحاسم في الإغاثة وإعادة التأهيل والتعمير.

(السيد سومرو، باكستان)

٣٦ - وأردف قائلا إن قوة الأمم المتحدة تكون بالدرجة التي تريدها الدول الأعضاء، وإن على هذه الدول التي تتوقع الكثير من الأمم المتحدة أن تضمن لها تمويل كاف وأن تجعل التزامها للمنظمة أولوية وطنية.

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

(تابع) (A/48/516 و Add.1، A/48/572، A/48/587؛ A/49/5 (vol. I-IV) و Add.1-9، A/49/214، A/49/348 و Add.1-2، A/49/368، A/49/547)

٣٧ - السيد منش (ألمانيا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي والنمسا فقال إن تقارير مجلس مراجعي الحسابات كانت دائما مفيدة في تحديد مواطن الضعف وغيرها من المشاكل الأخرى في جميع أنحاء النظام، وكذلك في الإشارة الى الأنشطة التي كانت إدارتها ملائمة أو حيث أنجزت تحسينات. وكان ملخص النتائج والاستنتاجات الرئيسية (A/49/214) موضع تقدير خاص؛ ومع ذلك فإن الإصدار المتأخر للوثائق المناسبة كان للمرة الثانية مدعاة لعدم الارتياح.

٣٨ - ومضى قائلا إن تعليقات مجلس مراجعي الحسابات أتاحت إلقاء نظرة متعمقة قيمة على عمل المنظمة؛ وكان واضحا منها أنه ما زال يتعين الاضطلاع بالكثير من حيث تحسين الإدارة والميزانية، وكان الأمل معقودا على أن يبسط عمل مكتب المراقبة الداخلية عمل المجلس في المستقبل. ويجب أن يضمن المكتب، بوجه خاص، متابعة لائقة لتوصيات المجلس، فهذه مسألة أدت الى عدم الارتياح في السنوات السابقة. وبهذه المناسبة لاحظ بقلق أن المجلس أبدى تحفظات في رأيه في مراجعة حسابات البيانات المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، وعمليات حفظ السلم. ونظرا للإنفاق الباهظ على حفظ السلم فقد أوصى بأن يصدر المجلس تقريرا منفصلا. وقد يكون ضروريا حقا، كما لاحظت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، معالجة بعض العمليات الأكبر على حدة.

٣٩ - ومضى قائلا وبالنسبة للشراء فإن هنالك حاجة لتحسين الإدارة، وزيادة انفتاح المنافسة، وزيادة التفاعل مع السوق. وإن الاتحاد الأوروبي والنمسا يتفقان تماما مع المجلس في الرأي القائل بأن من شأن استعمال طائفة محددة نسبيا من الموردين، والمدى المحدود للعطاءات أن يجعل من غير المحتمل الحصول على أفضل قيمة للمال المدفوع. ويجب التمسك بشدة بالمادة ١٨/١١٠ التي أنشأت العطاءات التنافسية الدولية للعقود الكبيرة؛ كما يجب زيادة تطوير نظام مشتروات الأمم المتحدة لضمان عدم التحيز، والانفتاح والتنافس؛ وأوصى باتخاذ مبادرة لإنشاء فريق خبراء عامل لاستعراض إجراءات الشراء لعمليات حفظ السلم.

٤٠ - وأعرب عن قلق الاتحاد الأوروبي والنمسا الشديد لأنه لم توضع قائمة جردية كاملة بكل الممتلكات في مقر الأمم المتحدة منذ عام ١٩٨٧، وهذا يشكل خرقا واضحا للقواعد والأنظمة المالية. وبهذه المناسبة

(السيد منش، ألمانيا)

أكد مجلس مراجعي الحسابات مرارا ضعف إجراءات المراقبة الداخلية للحفاظ على موجودات المنظمة؛ لذا ينبغي على الأمانة العامة أن تقدم توضيحا مع دلالة على ما تعتزم اتخاذه من عمل.

٤١ - ومضى قائلا إن التأخير في تنفيذ نظام المعلومات الإدارية المتكامل وزيادة تكلفته تدعو للقلق خاصة لأنه يبدو أن الحالة ناجمة عن نقص في الهيكل التنظيمي المطلوب لإجراء المتابعة بشأن تنفيذ النظام. وعلى وجه خاص لم يعط أي موظف كبير سلطة ملائمة لإحداث التغييرات في السياسات والإجراءات التي يتطلبها النظام ليكون ناجحا وقليل التكلفة. وأعرب عن تأييد الاتحاد الأوروبي والنمسا الكامل لتوصيات المجلس الرامية الى توضيح المسؤولية لتنفيذ المشروع وتحديد الأهداف. وينبغي أن يشكل نظام المعلومات الإدارية المتكامل اختبار لتطوير نظام جديد للمساءلة والمسؤولية داخل المنظمة.

٤٢ - وأردف قائلا إنه مما يؤسف له أن النواقص نفسها تحدث سنة بعد سنة وخاصة في المجالين البارزين: الشراء والجرد. يجب أن لا يسمح لهذه الحالة بأن تستمر. والمسألة ليست ابتداع قواعد إضافية بل ضمان التقيد بالأنظمة والقواعد الموجودة. كما يجب، بوجه خاص، تحديد خطوط واضحة للمسؤولية وتفويض السلطة، وزيادة تعزيز المراقبة الداخلية وآليات الإبلاغ، وفي هذا المجال يكون لمكتب المراقبة الداخلية دوره الرئيسي. وعلاوة على ذلك يجب أن يتحمل الموظفون المسؤولية عن الأعمال التي يقومون بها والموارد التي يعهد بها اليهم، مما يثير مسألة التدابير التي تتخذ ضد أولئك المسؤولين عن مخالفة القواعد والأنظمة المالية التي أدت الى خسائر مالية؛ وفي مثل هذه الحالات يجب اتخاذ إجراء ملائم بما في ذلك إجراءات تأديبية. وقد أيد، بهذه المناسبة، تأييدا كاملا النتائج التي توصل اليها فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي الخاص.

٤٣ - وأخيرا لفت الانتباه الى عدم كفاية الأداء والرصد والتقييم لمشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقال إنه لا يمكن قبول عدم قيام مؤسسة بهذا الحجم بوضع استراتيجية للاستعمال المناسب لتكنولوجيا المعلومات. يضاف الى ذلك أن البرنامج يعاني من أهداف تفتقر الى التركيز وقياس الانتاجية. وينبغي على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يعالج هذه المسائل في المستقبل القريب وأن يقدم توضيحا للمعدل المنخفض لأداء المشاريع. وأعرب عن قلق الاتحاد الأوروبي والنمسا أيضا بسبب ملاحظات المجلس على أنشطة المساعدة الفنية التي هي مسؤولية الأمانة العامة نفسها حيث مستوى الأداء مخيب للأمال أيضا.

تنظيم الأعمال

٤٤ - الرئيس: لفت الانتباه الى برنامج العمل للأسبوع ٧-١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وأشار الى أنه نظرا للإصدار المتأخر للوثائق ذات الصلة، سيؤجل البند ١١٤ "النظام الموحد للأمم المتحدة" الى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وسيقدم البند ١١٥ "نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة" الى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ويستأنف في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر.

٤٥ - السيد بوان (فرنسا): قال إنه يجب تأجيل البندين كليهما الى أسبوع ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وأعرب عن أسفه أن اللجنة الخامسة لم تستطع للمرة الثانية أن تمضي قدما في عملها لأن الوثائق ذات الصلة ليست متاحة بجميع اللغات الرسمية. وقد وضع تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية في صيغته النهائية في نهاية شهر أيلول/سبتمبر؛ وقال إنه لا يفهم لماذا تحتاج ترجمته وإصداره بجميع اللغات الى هذا الوقت الطويل. من الواضح أن هنالك حاجة لزيادة الشفافية في العلاقات بين المكتب واللجنة والأمانة العامة. وبالرغم من ذلك فإن وفده يقبل، بروح من المرونة، اقتراحات الرئيس.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠